قاعدة النظام الاردني تخضع بالتالي لسلطة الاستغلال الطبقية الاردنية **التي تطولها من قلب الثورة ومن داخل حصونها** . هذا الواقع الموضوعي والموقف العربي الذي يشكل شرايين الدعم المالي والسياسي والعسكري للمقاومة هو الذي يشير لنا بدقة **استراتيجية الدفاع الذاتي** اولا وتراجع المقاومة ونكستها ثانيا .

كيف استطاعت تنظيرات اليسار تجاوز هذا التحليل بطبيعة حركة المقاومة وعلاقتها مع النظام الاردني ؟ لقد حاول اليسار ان يتصدى لهذه المعضلات وقد جاءت تنظيراته وشعاراته تؤكد حتمية التضاد والتصادم . ولكنها بقيت في حدود التحليلات النظرية التي لم تؤثر بشكل فعال في الاتجاه التعايشي العام . وحتى هذا « التصادم النظري » لم يكن من الممكن ان يستمر او يتقدم خطوة واحدة منذ ولادته دون ان يكون تحت حماية ومظلة الاتجاه العام لحركة المقاومة . هذا التحليل ، نؤكد مرة اخرى ، لا يعني للحظة واحدة ، ان الفشل كان حتميا ، والانتصار مستحيلا . . ان ما يعنيه فحسب هو البحث في الخلفية الفكرية والطبقية للصراع والتي تركت بصماتها على شكل وتطور المعارك باتجاه الدفاع الذاتي ، والتراجعات السياسية الخطيرة بعد أيلول من جهة والتي تفسر عدم قدرة يسار المقاومة من تحويل موضوعاته النظرية الصائبة الى واقع وممارسة ثورية فعالة حاسمة تمكنها من حسم الصراع لصالح حركة المقاومة من جهة أخرى .

ان العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني الاردنية ، وطبيعة كل منهما قد شكلت معضلة جدية ذات اثر حاسم على تطور الصراع .

ان التخلف المروع لحركة التحرر الوطني الاردنية الديمقراطية قد أدت الى ارتباك وصدع جدي في علاقة المقاومة عموما واليسار خصوصا معها والذي عبر عن نفسه في « النيابة » عنها في التصدي لمهامها التاريخية **وامتصاص عناصرها وكتلها المتقدمة** ، بدلا من العمل على دعمها ومساعدتها لتمييز استقلالها كحركة وطنية اردنية وتثويرها لكي تستطيع ان تلحق بالاشكال النضالية المتقدمة للمقاومة وتواجه المهمات المشتركة التي تفرضها طبيعة الصراع بالاشكال الكفاحية المتقدمة التي تمكنت حركة المقاومة من استخدامها عند تعرضها لتحدي النظام . فصعود حركة التحرر الوطني الاردنية وامتلاكها أشكالا كفاحية متقدمة يجعلها قادرة على أن تتصدى للنظام **بهدف تغييره** واقامة حكم وطني ديمقراطي بدعم ومساعدة حركة المقاومة الحليفة ، **لا يهدف ردعه** كما فعلت حركة المقاومة بتركها لمهمتها الاساسية في **مواجهة العدو الاسرائيلي** . لقد كان التفاوت حادا بين اشكال النضال والفاعلية السياسية بين حركتي التحرر الاردنية والفلسطينية انعكس على طبيعة وأشكال مواجهة السلطة الاردنية . لقد تجسد التفاوت في اشكال النضال، والذي هو انعكاس لاختلاف طبيعة القوى ودرجة تطورها السياسي، في تعذر ايجاد استراتيجية كفاحية واحدة في مواجهة السلطة الاردنية . فبينما كانت حركة المقاومة تخوض كفاحا ثوريا مسلحا ضد العدو وتواجه هجمات النظام في الوقت نفسه بالردع المسلح مرة والتهديد باسقاط النظام بالعنف الثوري مرة أخرى ، كانت الحركة الوطنية الاردنية لا تزال تحبو في أساليبها النضالية التي ترتبط باستراتيجيتها الاصلاحية التي تهدف لانتزاع مكاسب ديمقراطية للجماهير . « فمن المعروف ان تجمعا وطنيا قد تكون برعاية الملك وعطفه يضم مختلف الفئات والاحزاب والشخصيات(٩) واشترك فيه بعض رجال الحاشية الملكية وقد بقي هذا التجمع — حتى ذلك الوقت — أي عشية أيلول مجرد تجمع سياسي بدون نشاط يذكر(١٠)، وفي عشية أيلول منعت السلطة الاردنية عقد مؤتمر للتجمع الوطني الاردني كان مقررا عقده في ١٣ أيلول .

هكذا « بأمر » حكومي واحد ألغت السلطة فاعلية الحركة الوطنية وشلت قدرتها في الدفاع عن حركة المقاومة وامكانية مشاركتها في مواجهة الهجمات العسكرية ذلك بسبب من استراتيجيتها النضالية وأساليبها الكفاحية المتخلفة عن حركة المقاومة عند